

## أجوبة علماء فاس بشأن مسألة اليهود والخيار

بقلم: د. سمير قنوري  
باحث في تاريخ الجدل بين المسلمين وأهل الكتاب  
جامعة ليدن/هولندا

دأبت مجموعة الأبحاث والدراسات في تاريخ اليهود المغاربة وتراثهم<sup>1</sup> على تحقيق ونشر التراث المالكي ذي الصلة بقضايا أحكام أهل الذمة، وأخرجت تلك المجموعة عدة مؤلفات مهمة، ظهر منها الكتب الآتية أسماؤها:

[1] الدرر النفائس في شأن الكنائس لبدر الدين القرافي [ت1009هـ].<sup>2</sup>

[2] قضية البلديين المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، مؤلف مجهول.<sup>3</sup>

[3] رسالة في اليهود لمحمد بن عبد الكريم المغيلي [ت909هـ].<sup>4</sup>

[4] نصيحة المفترين وكفاية المضطرين لمحمد بن أحمد ميارة [ت1116هـ].

وهناك كتب وأبحاث كثيرة تعنى بنفس الموضوع، قام بتحقيقها، أو تحريرها باحثون من خارج المجموعة المذكورة، من أهم تلك البحوث والكتب نذكر على سبيل المثال:

[1] مقال الدكتورة عصمت دندش بشأن نازلة الحكيم ابن قمنيل اليهودي الذي حظي عند أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، فكان يتعمم ويتختم، ويركب السروج على فاره الدواب، ويقعد في حانوته من غير غيار ولا زنار، ويمشي كذلك في الأسواق بأفضل زي كبار المسلمين، وكان قد سئل عنها بعض أصحاب الفقيه أبي بكر بن العربي المَعافري وهو الفقيه عبّاد بن سرّحان بن مسلم بن سيد الناس المَعافري الشاطبي نزيل طنجة المتوفى عام 543هـ.<sup>5</sup>

[2] رسالة الإعلام بما أغفله الأعوام لأبي القاسم بن محمد بن مرزوق ابن عظم القيرواني [ت1009هـ].<sup>6</sup>

<sup>1</sup> -تشكلت في سنة 1997م في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. منسقها جامع بيضا، والمشرف عليها الدكتور عبد الرحيم بنحادة.

<sup>2</sup> -دراسة وتحقيق الأستاذ حسن حافظي علوي، سنة 2003م.

<sup>3</sup> -دراسة وتحقيق محمد فتحة، سنة 2004م.

<sup>4</sup> -دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة - عمر بنميرة، سنة 2005م.

<sup>5</sup> -مترجم في "صلة ابن بشكوال" تحت عدد 793، راجع مقال الدكتورة عصمت دندش: "أضواء على معاملة المرابطين لليهود من خلال نازلة الحكيم ابن قمنيل". مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد 18 سنة 2001م، صفحات، 152-174. ونص النازلة موجود في المعيار العرب للونشريسي، ج2، صفحات 254-259. وهناك نوازل أندلسية أقدم بكثير حفظت في كتاب الإعلام بنوازل الأحكام للقاضي عيسى بن سهل الجبالي [ت486هـ] والكتاب مطبوع. وقد ورد بعضها منقولا في المعيار للونشريسي.

<sup>6</sup> -طبع ضمن كتاب رسالتان في أهل الذمة، تحقيق عبد المجيد خيالي، طبع مع رسالة المغيلي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م. ص 73/61.

[3] ومقال باللسان الإفريقي لبول باكينيون Paul Paquignon بشأن طلب يهود فاس عام 1252هـ من السلطان العلوي مولاي عبد الرحمن الترخيص لهم في بناء حمام لهم بداخل الملاح، فاستفتي في أمرهم الفقهاء، فأجاب في النازلة عشرة فقهاء<sup>7</sup>. وقد وردت أجوبتهم في النوازل الكبرى المسماة بـ "المعيار الجديد" للفيقيه محمد بن المهدي الوزاني المتوفي عام 1342هـ<sup>8</sup>.

[4] رسالة في أحكام أهل الذمة لجعفر بن إدريس الكتاني [ت 1323هـ] وهي جواب له عن مسألة حدثت عام 1300هـ أيام السلطان مولاي الحسن الأول، وهي أنه بلغه أن أعيان يهود ملاح فاس الجديد، اجتمعوا واتفقوا على نصب حزان وتاجرين من تجارهم في ملاحهم، للحكم فيما يعرض بين إخوانهم من الوقائع كالسرقة وسائر الدعاوى، وعلى إبداهم كل شهرين آخرين، وصار هؤلاء الحكم يقبضون على من أرادوا من خصوم إخوانهم، ويوجهونهم للسجن على يد عاملهم، ويسرحونهم منه على يده، فقرر السلطان أن يجتمع هو والفقهاء ويتولون هذه القضية<sup>9</sup>. إلى ما سوى ذلك من الرسائل والفتاوى، فأحببت تحرير تأريخ شامل لمسألة تكرر ذكرها في المصادر الإسلامية، ولها صلة وثيقة بمسألة أحكام أهل الذمة، وهي قصة "العهد النبوي" الذي أظهره بعض اليهود بالمشرق بقصد إسقاط الجزية عنهم، وكان كلما تكرر ظهوره، تختلف صورته باختلاف الأزمان والبقاع، وينبني لرده وبيان تزويره، الجهابذة النقاد من العلماء بتأليف كُتب أطلق على بعضها اسم: "الرد على اليهود الخيابة" لأن واضع تلك "العهد النبوي" صاغها في صورة عهد زعم أن النبي ﷺ أعطاه لليهود خبير، أسقط عنهم فيه الجزية والسخر التي يأخذها منهم بعض الولاة والأمراء، واللباس الذي ألزموا بالتميز به عن المسلمين، وعن سواهم من الطوائف الكتابية. فاشتهرت المسألة حتى صارت مضرب الأمثال على فائدة علم التاريخ<sup>10</sup>.

وقد كنت أظن حيناً من الدهر، أن نازلة الخيابة أول ما ظهرت، كان ذلك ببغداد زمن الخطيب البغدادي [ت 463هـ]، حسب ما نبهني عليه مشكوراً الدكتور الفاضل أحمد السنوني، لكن التحقيق في جذورها التاريخية قادني إلى اكتشاف عجيب، وهو أن تلك "المعاهدة النبوية" المزورة يعود زمن وضعها إلى ما بعد الثلاثمائة من سني الهجرة، وأنه لم ينخدع بإمكان صدقها أحد من العلماء، إلا فقيهان من الشافعية، هما:

<sup>7</sup>-Paul Paquignon: 'Quelques documents sur la condition des juifs au Maroc', *Revue du Monde musulman*, Volume IX, Septembre, 1909, pp., 112-123.

<sup>8</sup>-راجع الجزء الثالث، تحقيق عمر بن عباد، طبعة وزارة الأوقاف، 1997م، ص 109-129.

<sup>9</sup>-أحكام أهل الذمة، تحقيق محمد حمزة بن محمد بن علي الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ص، 47.

<sup>10</sup>-راجع مثلاً كلام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي في كتابه "الوأي بالوفيات"، دار إحياء التراث سيمروت - 1420هـ - 2000م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتوكي مصطفى، ج 1، ص 55. وكلام محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتابه: "الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ"، دار إحياء التراث العربي، 1983م، ص 10-11.

- الحسين بن صالح بن خيران البغدادي [ت320هـ]<sup>11</sup> كما شهد بذلك الإمام المؤرخ عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير فقال: «قد ادعى يهود خير في أزمان متأخرة بعد الثلاثمائة أن بأيديهم كتابا من رسول الله ﷺ، فيه أنه وضع الجزية عنهم، وقد اغتر بهذا الكتاب بعض العلماء، حتى قال بإسقاط الجزية عنهم من الشافعية: الشيخ أبو علي بن خيران. وهو كتاب مزور مكذوب مفتعل لا أصل له»<sup>12</sup>.

- وأما الفقيه الثاني: فهو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي [ت345هـ]<sup>13</sup>، نقل قوله شرف الدين النووي فقال: «قال في "البحر" أن ابن أبي هريرة أسقط الجزية عنهم، لأن النبي ﷺ ساقاهم وجعلهم بذلك خولا. قال: وهذا شيء تفرد به [ابن أبي هريرة] والمساقاة معاملة لا تقتضي إسقاط الجزية»<sup>14</sup>. لكن الفقيه الشافعي أحمد بن عمر بن سريج [ت336هـ]<sup>15</sup> خالفهما، إذ أفتى بطلان تلك العهدة حين سئل عنها، قبل إظهار اليهود لها بزمان. وقد نقل الرافعي كلام ابن سريج فقال: «يهود خير كغيرهم في ضرب الجزية، وسئل ابن سريج فيما يدعونه أن علياً رضي الله عنه كتب لهم كتاباً بإسقاطها، فقال: لم ينقل ذلك أحد من المسلمين»<sup>16</sup>. ثم حكى ابن كثير في "البداية والنهاية" أن محمد بن جرير له سبق في بيان تزوير ذلك الكتاب قبل الخطيب البغدادي، فإن كان المقصود هو محمد بن جرير الطبري المفسر المتوفى عام 310هـ<sup>17</sup>، ففي ذلك دلالة على أن العهدة المنحولة قد تم وضعها قبل عام 310هـ.

أما بشأن الدافع لإظهار تلك العهدة، فإنني أميل إلى اندراجه في ثانيا ما حكاه القلقشندي نقلا عن أبي الصادق من: «أن الحاكم الفاطمي أمر اليهود والنصارى إلا الخيابة بلبس العمائم السود، وأن يحمل النصارى في أعناقهم من الصليبان ما يكون طوله ذراعاً، ووزنه خمسة أرتال، وأن تحمل اليهود في أعناقهم قرامي الخشب على وزن صليبان النصارى، وأن لا يركبوا شيئا من المراكب المحلاة، وأن تكون ركبهم من الخشب، وأن لا يستخدموا أحدا من المسلمين، ولا يركبوا حمارا لمكار مسلم، ولا سفينة نوتيتها مسلم، وأن يكون في أعناق النصارى إذا دخلوا الحمام الصليبان، وفي أعناق اليهود الجلاجل، ليميزوا بها من المسلمين. وأفرد حمامات اليهود والنصارى عن حمامات المسلمين، ولُهووا عن الاجتماع مع المسلمين في الحمامات، وخط على حمامات النصارى صور الصليبان، وعلى حمامات اليهود صور القرامي. قال وذلك بعد الأربعمائة»<sup>18</sup>.

<sup>11</sup> - له ترجمة في طبقات الفقهاء الشافعيين لمعاد الدين ابن كثير دمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، الترجمة العاشرة، ص199-201.

<sup>12</sup> - البداية والنهاية: ج4 ص220.

<sup>13</sup> - طبقات العلماء الشافعيين، لمعاد الدين ابن كثير دمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الأول، ص249.

<sup>14</sup> - روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي - بيروت - 1405، الطبعة: الثانية، ج10 ص307.

<sup>15</sup> - طبقات العلماء الشافعيين، لمعاد الدين ابن كثير دمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الأول، ص193-197.

<sup>16</sup> - كتاب البدر المنير لابن الملقن، ج9، ص191.

<sup>17</sup> - طبقات العلماء الشافعيين، لمعاد الدين ابن كثير دمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الأول، ص222-227.

<sup>18</sup> - صحيح الأعشى في كتابة الإنشا، تأليف: القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري [ت821هـ/1418م]، وزارة الثقافة - دمشق - 1981، تحقيق: عبد القادر زكار، ص359-360. راجع كذلك كتاب الدكتور أمين فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر، تفسير جديد،

فلماذا استثنى الحاكم الفاطمي اليهود الخيابة من تلك الإجراءات، التي تشدد في إلزام غيرهم بها؟ لولا إظهارهم للعهد المذكورة، ورواجها عند الفاطميين لجهلهم بالسنة والآثار. ولعل ما شرحته مفسر لما أجم في كلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بشأن ظهور ذلك الكتاب أعني قولهما الذي نصه: «ولما كان في بعض الدول التي خفيت فيها السنة وأعلامها أظهر طائفة منهم [يعني اليهود] كتابا قد عتقوه وزوروه وفيه أن النبي ﷺ أسقط عن يهود خيبر الجزية، وفيه شهادة علي بن أبي طالب وسعد بن معاذ وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فراج ذلك على من جهل سنة رسول الله ﷺ ومغازيه وسيره، وتوهموا بل ظنوا صحته فجسروا على حكم هذا الكتاب المزور».

ثم إن بعض يهود بغداد، أخرجوا الكتاب المذكور مرة ثالثة سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وحقق الخطيب البغدادي في أمره، وصنف رئيس الرؤساء أبو القاسم علي بن المسلمة وزير القائم بأمر الله في إنطاله جزاء، وكتب له عليه الأئمة أبو الطيب الطبري، وأبو نصر بن الصباغ، ومحمد بن محمد البضاوي، ومحمد بن علي الدامغاني وغيرهم<sup>19</sup>.

ولقد وقفت على طرف مما حفظ من كلام بعض أولئك المذكورين في مسألة اليهود الخيابة، فلا بأس من اجتلاب شيء من ذلك هنا، نستهل ذلك بما نقل بشأن رد أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي [ت463هـ]، فقد حكى ابن كثير في تاريخه، أن أبا بكر الخطيب البغدادي حظي عند الوزير أبي القاسم بن مسلمة، فلما ادعى اليهود الخيابة أن معهم كتابا نبويا فيه إسقاط الجزية عنهم، أوقف ابن مسلمة الخطيب على هذا الكتاب. فقال: هذا كذب. فقال له وما الدليل على كذبه؟ فقال لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ولم يكن أسلم يوم خيبر، وقد كانت خيبر في سنة سبع من الهجرة، وإنما أسلم معاوية يوم الفتح، وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات قبل خيبر عام الخندق سنة خمس. فأعجب الناس<sup>20</sup>.

وما أجاب به علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري [ت450هـ] من الشافعية أيضا قوله: «فصل: فأما يهود خيبر، فالذي عليه الفقهاء أنهم ممن أخذ الجزية منهم كغيرهم، وقد تظاهروا في هذا الزمان بأمان رسول الله ﷺ في كتاب نسبوه إليه أسقطوا به الجزية عن نفوسهم، ولم ينقله أحد من رواة الأخبار، ولا من أصحاب المغازي، ولم أر لأحد من الفقهاء في إثباته قولا غير أبي علي بن أبي هريرة - فإنه - جعل مساقاة رسول الله ﷺ في نخل خيبر حين افتتاحها، وقوله لهم: {أقركم ما أقركم الله} أمانا، وجعلهم بالمساقاة خولا، وأن بهذين سقطت الجزية عنهم، وهذا قول تفرد به لا أعرف له موافقا عليه، وليس الأمان موجبا لسقوط الجزية، لأنها تجب بالأمان، فلم تسقط به ولا تسقط بالمعاملة كما لا تسقط بها جزية غيرهم، ولو جاز

مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007م، فصل: اضطهاد أهل الذمة، ص165 - 167. وفيه حدد المؤلف تاريخ بداية الاضطهاد بعام 395هـ/1005م.

<sup>19</sup> - تلخيص الجبر ج 4 ص125 وراجع ما قاله السخاوي في الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي، 1983م، 10-11.

<sup>20</sup> - البداية والنهاية ج12 صفحة رقم 101-102.

هذا فيهم لكان في أهل فذك أجوز، لأنه فتحها صلحا، وفتح خير عنوة، وأحسب أبا علي بن أبي هريرة لما رأى الولاة على هذا أخرج لفعلهم وجها، وما لم يشبهه الفقهاء لنقل أوجب التخصيص فحكم العموم فيه أمضى. والله أعلم»<sup>21</sup>.

أما فقهاء الحنابلة، فإن شيخهم القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى [ت451 هـ] عالم زمانه، وفريد عصره، ونسيج وحده، قد صنف كتابا في تكذيب الخيابة فيما يدعونه من إسقاط الجزية، وصلنا خبره في ترجمته<sup>22</sup>.

ومن أجاب عن تلك المسألة محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد البضاوي الشافعي [ت468 هـ]<sup>23</sup>، ومعاصره عبد السيد بن محمد بن أحمد بن جعفر أبو نصر الصباغ البغدادي [ت477 هـ]<sup>24</sup> الذي نقل لنا أنه قال: «وفي زماننا هذا أظهروا كتابا وذكروا أنه بخط علي رضي الله عنه، وأنه كتب عن النبي ﷺ وبأن تزويرهم وكذبهم فيه، فإنه كان فيه شهادة سعد ابن معاذ ومعاوية، وتاريخه بعد موت سعد وقبل إسلام معاوية»<sup>25</sup>.

وأجاب عن المسألة من الحنفية قاضي القضاة محمد بن علي بن محمد الدامغاني [ت478 هـ]<sup>26</sup>، ولم يصلنا كلامه.

وقد بين أبو عبد الله ابن الأبار في كتابه "إعتاب الكتاب" أن أبا الحسن بن المغربي [ت481 هـ] وزير القائم بأمر الله، قد صنف رسالة مشهورة في الرد على اليهود الخيابة والزامهم الجزية. وقد نقل في "المعيار" للونشريسي شيء من كلام ابن المغربي مضمنا في أجوبة بعض العلماء بشأن نازلة يهود بلاد ثوأت<sup>27</sup>.

فهل انتهت مسألة اليهود الخيابة بما سطره هؤلاء العلماء؟

الجواب هو كلا، فقد نقل محمد بن علي الدكالي الشهير بابن النقاش [ت763 هـ]<sup>28</sup> خبر وزير السلطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني الذي وصل إلى القاهرة حاجا في شهر رجب الفرد سنة سبعمائة، فاجتمع بالملك الناصر محمد بن قلاوون ونائبه يومئذ الأمير سلا، فتحدث الوزير معهما ومع الأمير بيبرس الجاشنكير في أمر اليهود والنصارى وأنهم عندهم في

<sup>21</sup> -الحارثي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1419 هـ / 1999 م، ج 14، ص 311-312.

<sup>22</sup> -طبقات الحنابلة، لـ محمد بن أبي يعلى [ت521 هـ]، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي ج 2، ص 205.

<sup>23</sup> -طبقات العلماء الشافعيين، لعماد الدين ابن كثير الدمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الثاني، ص 457-458.

<sup>24</sup> -طبقات العلماء الشافعيين، لعماد الدين ابن كثير الدمشقي، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الثاني، ص 464-465.

<sup>25</sup> -كتاب البدر المتبرق لابن الملقن، ج 9، ص 191.

<sup>26</sup> -الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر - بيروت - 1998 م، الطبعة: الأولى، ج 3، ص 446.

<sup>27</sup> -راجع المعيار المغرب ج 2، ص 241.

<sup>28</sup> -هو: محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم الدكالي، المغربي الأصل، ثم المصري، الشافعي، ولد في رجب سنة 720 هـ. درس على يدي إبراهيم بن لاجين الرشدي وعلي بن عبد الكافي السبكي وأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي، وشارك في علوم كثيرة كاللغة والعربية والوعظ والشعر. ترجم له ابن كثير في البداية والنهاية (292/14) وابن حجر في الدرر الكامنة، 4: 72.

المغرب غاية الذلة والهوان، وأفهم لا يُمكنُ أحدٌ منهم من ركوب الخيل ولا الاستخدام في الجهات الديوانية، وأنكر حال نصارى الديار المصرية ويهودها، بسبب لبسهم أفخر الملابس، وركوبهم الخيل والبغال، واستخدامهم في أجل المناصب، وتحكيمهم في رقاب المسلمين، وذكر أن عهد ذمتهم انقضى من سنة ستمائة من الهجرة النبوية، فأثر كلامه عند أهل الدولة، لا سيما الأمير بيبرس الجاشنكير، فأمر بجمع النصارى واليهود، ورسم أن لا يستخدم أحد منهم في الجهات السلطانية ولا عند الأمراء، وأن تغير عمائمهم فيلبس النصارى العمائم الزرق، وتشد في أوساطهم الزنائر، ويلبس اليهود العمائم الصفراء، ويدقوا في البيع في إبطال ذلك فلم يقبل منهم، وغلقت الكنائس بمصر والقاهرة، وسمرت أبوابها ففعل بهم ذلك، وألزموا بأن لا يركبوا إلا الحمير، وأن يلف أحدهم إحدى رجله إذا ركب، وأن يقصر بنياهم الجوار للمسلمين عن بناء المسلم، وكتب بذلك إلى جميع الأعمال ليعمل بمقتضاه، وأسلم بسبب ذلك كثير منهم، وألبس أهل الذمة بالشام النصارى الأزرق، واليهود الأصفر، والسامرة الأحمر.<sup>29</sup>

وقد ذكر الونشريسي خبر إفتاء شيوخ المغرب، أيام السلطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني بأن لا ذمة لليهود ببيعهم الخمر للمسلمين، وتماثلهم عليه بعد النهي عنه، فقتلوا لذلك، وسبوا ببلاد بني مرين كلها، حسبما ذكره الخزرجي قاضي بادس وغيرها من بلاد الريف.<sup>30</sup>

فأنا أرى -والله أعلم- أن هذه الحوادث وشبهها قد عجلت بظهور الكتاب المنحول مرة رابعة سنة 701هـ بدمشق، فقد قال ابن كثير: «وفي شوال [701هـ] قدم إلى الشام جرار عظيم أكل الزرع والثمار وجرد الأشجار حتى صارت مثل العصي، ولم يعهد مثل هذا، وعقد مجلس لليهود الخيابرة وألزموا بأداء الجزية أسوة أمثالهم من اليهود، فأحضروا كتاباً معهم يزعمون أنه من رسول الله ﷺ بوضع الجزية عنهم، فلما وقف عليه الفقهاء تبينوا أنه مكذوب مفتعل [...] وحققهم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبين لهم خطأهم وكذبهم، وأنه مزور مكذوب، فأنابوا إلى أداء الجزية، وخافوا من أن تستعاد منهم الشئون الماضية».<sup>31</sup>

وحكى ابن تيمية في بعض فتاويه، أنه في عام إحدى وسبعمائة، جاءه جماعة من يهود دمشق بعهود كلها بخط علي بن أبي طالب في إسقاط الجزية عنهم، فلما وقف ابن تيمية عليها، تبين له في نفسها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً<sup>32</sup>، نقلها لنا ابن القيم فيما نقل من كلام شيخه ابن تيمية فقال: «قال شيخنا: ولما كان عام إحدى وسبعمائة، أحضر جماعة من يهود

<sup>29</sup> المذمة في استكتاب أهل الذمة، لابن النقاش، تحقيق، عبد الله إبراهيم بن علي الطريقي، دار المسلم، الرياض، 1416هـ، ص 113.

<sup>30</sup> المعيار المغرب، ج 2، ص 250. والقاضي البادسي هو: إسماعيل بن أحمد بن محمد الخزرجي البادسي الموطن والشاة الغرناطي الأصل [ت. 685هـ]

ترجم له ولده عبد الحق بن إسماعيل البادسي في كتابه "القصص الشريف والفرع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف"، تحقيق: سعيد أعراب، الطبعة الملكية بالرباط، 1993، الصفحات 131-133.

<sup>31</sup> البداية والنهاية، ج 14، ص 19. ولم أعرف من هو الوزير المغربي المذكور.

<sup>32</sup> الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحارثي الوفاة: 728، دار المعرفة - بيروت، قدم له حسين محمد مخلوف: ج 4 ص 449.

دمشق عهوداً، ادعوا أنها قديمة، وكلها بخط علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد غشوها بما يقتضي تعظيمها، وكانت قد نفقت على ولاية الأمور من مدة طويلة، فأسقطت عنهم الجزية بسببها، وبأيديهم توابع ولاية، فلما وقفت عليها، تبين في نفسها ما يدل على كذبها من وجوه كثيرة جداً.

[1] منها اختلاف الخطوط اختلافاً متفاقماً في تأليف الحروف الذي يعلم معه أن ذلك لا يصدر عن كاتب واحد، وكلها نافية أنه خط علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

[2] ومنها أن فيها من اللحن الذي يخالف لغة العرب ما لا يجوز نسبة مثله إلى علي رضي الله عنه ولا غيره.

[3] ومنها الكلام الذي لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ في حق اليهود، مثل قوله أنهم يعاملون بالإجلال والإكرام، وقوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وقوله أحسن الله بكم الجزاء، وقوله وعليه أن يكرم محسنكم، ويعفو عن مسيئكم وغير ذلك.

[4] ومنها أن في الكتاب إسقاط الخراج عنهم، مع كونهم في أرض الحجاز والنبي ﷺ لم يضع خراجاً قط، وأرض الحجاز لا خراج فيها بحال، والخراج أمر يجب على المسلمين فكيف يسقط عن أهل الذمة.

[5] ومنها أن في بعضها إسقاط الكلف والسخر عنهم، وهذا مما فعله الملوك المتأخرون لم يشرعه الرسول ﷺ وخلفاؤه.

[6] وفي بعضها أنه شهد عنده عبد الله بن سلام وكعب بن مالك وغيرهما من أئمة اليهود، وكعب بن مالك لم يكن من أئمة اليهود، فاعتقدوا أنه كعب بن مالك، وذلك لم يكن من الصحابة، وإنما أسلم على عهد عمر رضي الله عنه.

[7] ومنها أن لفظ الكلام ونظمه ليس من جنس كلام النبي ﷺ.

[8] ومنها أن فيه من الإطالة والحشو وما لا يشبه عهود النبي ﷺ.

[9] وفيها وجوه أخرى متعددة، مثل أن هذه العهود لم يذكرها أحد من العلماء المتقدمين قبل ابن سريج، ولا ذكروا أنها رفعت إلى أحد من ولاية الأمور فعملوا بها، ومثل ذلك مما يتعين شهرته ونقله.

[10] قلت: ومنها أن هذا لم يروه أحد من مصنفى كتب السير والتاريخ، ولا رواه أحد من أهل الحديث، ولا غيرهم البتة، وإنما يعرف من جهة اليهود، ومنهم بدأ وإليهم يعود<sup>33</sup>.

ثم زاد ابن القيم الأمر وضوحاً في كتبه الأخرى، فقال في "زاد المعاد" ما نصه: «السنة الثامنة من الهجرة: فلما نزلت آية الجزية، أخذها من الجوس، وأخذها من أهل الكتاب، وأخذها من النصارى، وبعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، ف عقد لمن لم يسلم من يهودها الذمة، وضرب عليهم الجزية ولم يأخذها من يهود خيبر، فظن بعض الغالطين المخطئين أن هذا حكم مختص بأهل

<sup>33</sup> — أحكام أهل الذمة، ج 1 ص 170-172.

خير، وأنه لا يؤخذ منهم جزية وإن أخذت من سائر أهل الكتاب. وهذا من عدم فقهه في السير والمغازي فإن رسول الله ﷺ قاتلهم وصالحهم على أن يقرهم في الأرض ما شاء، ولم تكن الجزية نزلت بعد، فسبق عقد صلحهم وإقرارهم في أرض خير قبل نزول الجزية، ثم أمره الله سبحانه وتعالى أن يقتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، فلم يدخل في هذا يهود خير إذ ذاك، لأن العقد كان قديماً بينه وبينهم على إقرارهم، وأن يكونوا عمالاً في الأرض بالشرط، فلم يطالبهم بشيء غير ذلك، وطالب سواهم من أهل الكتاب ممن لم يكن بينه وبينهم عقد كعقدهم بالجزية كنصارى نجران، ويهود اليمن وغيرهم، فلما أجلهم عمر إلى الشام، تغير ذلك العقد الذي تضمن إقرارهم في أرض خير، وصار لهم حكم غيرهم من أهل الكتاب. ولما كان في بعض الدول التي خفيت فيها السنة وأعلامها، أظهر طائفة منهم كتاباً قد عتقوه وزوروه، وفيه أن النبي ﷺ أسقط عن يهود خير الجزية، وفيه شهادة علي بن أبي طالب وسعد بن معاذ وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فراج ذلك على من جهل سنة رسول الله ﷺ ومغازيه وسيره، وتوهموا بل ظنوا صحتهم، فجروا على حكم هذا الكتاب المزور، حتى ألقى إلى شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، وطلب منه أن يعين على تنفيذه والعمل عليه، فبصق عليه واستدل على كذبه بعشرة أوجه:

- [1] منها أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد توفي قبل خير قطعا.
  - [2] ومنها أن في الكتاب أنه أسقط عنهم الجزية. والجزية لم تكن نزلت بعد ولا يعرفها الصحابة حينئذ، فإن نزولها كان عام تبوك بعد خير بثلاثة أعوام.
  - [3] ومنها أنه أسقط عنهم الكلف والسخر. وهذا محال فلم يكن في زمانه كلف ولا سخر تؤخذ منهم ولا من غيرهم، وقد أعاده الله وأعاد أصحابه من أخذ الكلف والسخر، وإنما هي من وضع الملوك الظلمة واستمر الأمر عليها.
  - [4] ومنها أن هذا الكتاب لم يذكره أحد من أهل العلم على اختلاف أصنافهم، فلم يذكره أحد من أهل المغازي والسير، ولا أحد من أهل الحديث والسنة، ولا أحد من أهل الفقه والإفتاء، ولا أحد من أهل التفسير. ولا أظهروه في زمان السلف لعلمهم أنهم إن زوروا مثل ذلك عرفوا كذبه وبطلانه، فلما استخفوا بعض الدول في وقت فتنة وخفاء بعض السنة زوروا ذلك وعتقوه وأظهروه، وساعدهم على ذلك طمع بعض الخائنين لله ولرسوله، ولم يستمر لهم ذلك حتى كشف الله أمره، وبين خلفاء الرسل بطلانه وكذبه<sup>34</sup>.
- وذكر تلك الأوجه في صورة أخرى في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" وفي كتابه "أحكام أهل الذمة" فلترجع هنالك<sup>35</sup>.

<sup>34</sup> - زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت - 1407-1986، ج 3 ص 331.

<sup>35</sup> - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص 103-105. وأحكام أهل الذمة، ج 1 ص 91-94.



ثم ألف المؤرخ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير [ت774هـ] جزءاً في الرد على الكتاب الموضوع، ساق فيه جميع ما قاله في رده العلماء من قبله، لكن تأليفه هذا لم نقف عليه بعد، ولا ندري هل هو مخطوط موجود أم هو مفقود.

فلنقرأ ما خطه قلمه في تاريخه حين قال: «وأما ما يدعيه طائفة من يهود خيبر أن بأيديهم كتاباً من النبي بوضع الجزية عنهم، وفي آخره: وكتب علي بن أبي طالب، وفيه شهادة جماعة من الصحابة، منهم سعد بن معاذ، ومعاوية بن أبي سفيان، فهو كذب وبهتان مختلق موضوع مصنوع، وقد بين جماعة من العلماء بطلانه، واغتر بعض الفقهاء المتقدمين فقالوا بوضع الجزية عنهم وهذا ضعيف جداً. وقد جمعت في ذلك جزءاً مفرداً بينت فيه بطلانه، وأنه موضوع اختلقوه وصنعوه، وهم أهل لذلك وبينته، وجمعت مفرق كلام الأئمة فيه، والله الحمد والمنة»<sup>36</sup>.

وقال في موضع آخر: «وقد وقفت أنا على هذا الكتاب فرأيت فيه شهادة سعد بن معاذ عام خيبر، وقد توفي سعد قبل ذلك بنحو من سنتين، وفيه: وكتب علي بن طالب وهذا لحن لا يصدر عن أمير المؤمنين علي، لأن علم النحو إنما أسند إليه من طريق أبي الأسود الدؤلي عنه، وقد جمعت فيه جزءاً مفرداً، وذكرت ما جرى فيه أيام القاضي المارودي وكتاب أصحابنا في ذلك العصر، وقد ذكره في "الحاوي" و[ابن الصباغ] صاحب "الشامل" في كتابه، وغير واحد وبينوا خطأه والله الحمد والمنة»<sup>37</sup>.

لكن الفقيه بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي [ت794هـ] انفرد من بين المشاركين ممن ردوا على الكتاب المذكور، باجتلاب نصه كاملاً بلفظه، ثم تعقبه من اثني عشر وجهاً، وفي عمله هذا من الفائدة العلمية والتاريخية ما لا يخفى، فينقله لنص الكتاب يكون كمن يكتب حديثاً موضوعاً ليحذر منه كي لا يغتر به من لا علم له بالسنن. أخبرنا عن صنيعه هذا الأمير الصنعاني في كتابه "إيضاح الأفكار" حيث قال: «ومما رد بوضعه لركاكة ألفاظه ونحوها، وجزم العلماء بوضعه الكتاب الذي أبرزه يهود خيبر، وزعموا أنه كتب لهم رسول الله ﷺ في إسقاط الجزية، وقد ساقه بلفظه الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي<sup>38</sup>، وذكر أن من يعرف فصاحة ألفاظ رسول الله ﷺ وجزالتها يعرف أنه موضوع، وإن كان لوضعه أدلة واضحة ذكر منها اثني عشر وجهاً، أحدها: ما ذكر وقد استوفيت ذلك في رسالة جواب سؤال بحمد الله»<sup>39</sup>.

فبينما أنا أتطلع للوقوف على نسخة من نص المعاهدة الموضوع، إذ وقفت على ما حكاها المؤرخ محمد بن الطيب القادري بشأن الرسم الذي استظهر به يهود فاس في صدر المائة الحادية عشرة، وأن جماعة من علماء فاس كتبوا عليه وقت ظهوره، منهم الشيخ الكبير أبو عبد الله محمد

<sup>36</sup> -البداية والنهاية ج 5، ص352

<sup>37</sup> -البداية والنهاية: ج 14، ص109

<sup>38</sup> -هو كتاب "الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز في شرح الوجيز"، طبع في الهند قديماً، ويوجد مخطوطاً في خزانة طوبقايو سراي، رقم: 2973.

<sup>39</sup> -توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني [ت1182هـ]، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 2 ص94-95.



ما استظهر به يهود فاس الجديد من عهد منسوب لرسول الله ﷺ مؤرخ بالسنة التاسعة للهجرة، سجل بأنه أخذ من نسخة مؤرخة سنة 728هـ ثم أخذت عنها نسخ متعددة وقوبلت بهذه الأخيرة في السنوات الآتية: 806هـ، 811هـ، 813هـ، 849هـ، 911هـ، 912هـ، 941هـ، 1042هـ.

والعلماء المجيئون ببطلانه هم:

- [1] أبو عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي<sup>45</sup>.
- [2] وقاضي فاس أحمد بن محمد ابن ناجي<sup>46</sup>.
- [3] ومحمد بن أحمد القسطنطيني الحسني المعروف بالكماد<sup>47</sup>.
- [4] وقاضي الجماعة بفاس أبو عبد الله العربي بن أحمد بُرْدُلة الأندلسي<sup>48</sup>.
- [5] والطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي<sup>49</sup>.
- [6] والحاج أبو الحسن علي بن محمد بركة<sup>50</sup>.

ويوجد الصك والأجوبة بأول المخطوط من الورقة ب إلى الورقة ح. على صورة تقييد مكتوب بخط مغربي وسط بمحلول ماء الزعفران، مسطرته 36، ومقياسه 290/210<sup>51</sup>.

ثم وقفت بعد مدة يسيرة من ذلك على خبر وجود مخطوط ثان، به ست ورقات يضم الصك المذكور، وأجوبة العلماء الستة المذكورين، نسخ بخط مغربي مدموج يعود للقرن الثامن عشر الميلادي. والمخطوط الآن بحوزة الدكتور فان كوينينكسفلد Van Koningsveld بهولندا.

ثم وقفت أيضا بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، على مخطوط ثالث مسجل تحت عدد 2/151، رقم ترتيبي 808<sup>52</sup>. يشتمل فقط على الصك المذكور مجردا عما ذكر في ذيله بالنسختين السابقتين من تسجيل بالنسخ المأخوذة عنه ومقابلاتها به في تواريخ متباعدة، وبعده جواب الفقيه محمد بن أحمد القسطنطيني الحسني المعروف بالكماد، وقد أفاد ناسخه أنه حفيد للمؤلف، وأنه نقل الجواب من تقييد كان بخط المؤلف جده.

<sup>45</sup> -توفي في 28 رجب عام 1116هـ. له ترجمة في النقط الدرر ومستفاد المواقظ والعبر محمد بن الطيب القادري، 292/2-293.

<sup>46</sup> -توفي في 14 رجب عام 1121هـ. له ترجمة في النقط الدرر 306/2.

<sup>47</sup> -توفي في ربيع المحرم عام 1116هـ. له ترجمة في النقط الدرر 293/2. وصفة من انتشر لليفرني، ص 359-361.

<sup>48</sup> -قاضي الجماعة بمدينة فاس المتوفى عام 1133هـ، شيخ أبي عبد الله الليفرني. من مؤلفاته: نوازل، جمعها أحمد بن أحمد الخياط الدكالي وطبع، بفاس عام 1344هـ. عن "النقط الدرر" للقادري 320/2، حاشية 4. والمثنوي، مصادر، 1/ رقم 540. وله ترجمة أيضا في "سلوة الأنفاس" للكتاني، طبع دار الثقافة، ج 3، ص 169-170، ترجمة عدد 1056. وصفة من انتشر ص 298.

<sup>49</sup> -توفي في تاسع عشر ربيع الثاني عام 1113هـ. له ترجمة في النقط الدرر 2: 282-283.

<sup>50</sup> -توفي في 29 من شوال عام 1120هـ، النقط الدرر 301/2-302. وصفة من انتشر لليفرني، ص 364. في الخزنة الوطنية بالرباط مخطوطة عدد دال 1082 عنوانها التماس البركة في أجوبة سيدي الحاج علي بركة، وهي أجوبة محمد عبد السلام القادري عن أسئلة وجهها إليه الفقيه علي بركة.

<sup>51</sup> -فهرس المخطوطات العربية المخفوظة في الخزنة العامة بالرباط، المجلد الخامس، إعداد محمد إبراهيم الكتاني وصالح التادلي، الرباط، 1997، ص 82، رقم الحفظ 2120 حرف دال، رقم ترتيبي، 3929.

<sup>52</sup> -فهرس المخطوطات العربية والأمازيغية، إعداد محمد القادري بمساعدة أحمد آيت بلعيد وعادل قبيال، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، م 2005، 319/1.

ولم يقف بحثي عند هذا الحد بل تيقنت من وجود نصوص تلك الأجوبة في كتب النوازل المغربية المجموعة في عهد الدولة العلوية الشريفة، فقد أفاد جعفر بن إدريس الكتاني بوجود جواب للعلامة محمد بن عبد القادر الفاسي وجماعة معه في الجامع من نوازل العلمي<sup>53</sup>. لكنني وقفت أولا على جواب العلامة محمد بن عبد القادر الفاسي نقله الفقيه محمد المهدي الوزاني [ت1342هـ] في نوازه الكبرى المعروفة بـ "المعيار الجديد"<sup>54</sup>، وهو يحيل المتطلع لمعرفة باقي الأجوبة على نوازل العلمي، فلما يممت وجهتي صوبها انتهجت بالنص الكامل للصك الموضوع وما سجل بأسفله من مقابلات وغيرها، ومعه أجوبة العلماء الستة كاملة مكملصة، وازدادوا سبعا بجواب علي بن عيسى بن علي العلمي [توفي بعد 1120هـ]، الذي حسم كل شك كان يحوم حول تاريخ النازلة لأنه بين بأنها وقعت في خلافة السلطان مولاي إسماعيل العلوي سنة ثلاث عشرة ومائة وألف للهجرة<sup>55</sup>.

هذا ولقد أسعفني المخطوطان الموجودان بالمغرب بما سمح بتدارك بعض ما جاء من تصحيف، أو تحريف، أو نقص في نص الأجوبة الموجودة بنوازل العلمي، كما استعنت بالنص المطبوع من تلك النوازل على استجلاء أمر بعض ما عسرت علي قراءته في مواضع شتى، من مخطوط الخزانة الوطنية المكتوب بمحلول الزعفران الباهت اللون. ثم بعدما قدمت لتلك النازلة بما سبق بيانه من سياق تاريخي وأدبي لظهورها بالمغرب، عقدت العزم على إخراج نصوصها الكاملة محققة مصححة ليفيد من الباحثون.

وقد رمزت لمخطوط المكتبة الوطنية بحرف العين هكذا: ع، ورمزت لمخطوط مؤسسة الملك عبد العزيز بحرف الميم هكذا: م، وأشرت لنوازل العلمي بـ: النوازل، وحافظت في متن النص المحقق على صورته التي صيغ بها في المخطوط "ع" وعارضته بما في المخطوط "م" حين حققت جواب الفقيه القسطيني، ثم عارضت الستة الأجوبة بما نقله منها الفقيه العلمي في نوازه. ونقلت جواب العلمي من نوازه<sup>56</sup> لأنني لم أقف عليه في مخطوط مستقل.

ولعلي أرجع لتلك الأجوبة كلها إن شاء الله، بقصد بحث ما تميز به كل واحد منها، من دقائق صنعة النقد التاريخي، الذي به تقام البراهين على زيف أي وثيقة تاريخية، ثم أبين الأدلة التي تثبت علاقة الصك الذي أظهره يهود فاس بسلفه، الذي أظهره من قبل يهود مصر وبغداد ودمشق. ولننتقل بعد هذا المدخل لقراءة النص المحقق.

<sup>53</sup> - أحكام أهل الذمة، جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق محمد حرة بن محمد علي الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 52.

<sup>54</sup> - راجع كتاب المعيار الجديد، الجزء الثالث، ص 130-133.

<sup>55</sup> - كتاب النوازل، تأليف علي بن عيسى بن علي الحسني العلمي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1989م، الجزء الثالث، ص 263-277.

<sup>56</sup> - نوازل العلمي، ج 3، ص 276-277.

### الحكم الذي أظهره يهود فاس عام 1113 هـ وأجوبة علمائها في بياض بطلانها

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. نسخة مما استظهر به بعض أهل الذمة القاطنين ببلادنا المحروسة فاس من جملة ما هم معلومون به من الخداع والافتراء على الله ورسوله، وأجوبة العلماء الأعلام رضي الله عنهم بتفاريع النصوص الشرعية والأحاديث النبوية. ونص ما استظهروا به لعنهم الله تعالى<sup>57</sup>.

«هذا ما عهد به مولانا محمد [رسول الله]<sup>58</sup> لموسى بن حنّين<sup>59</sup> بن أخطب وأهل بيت صفية [رضي الله تعالى عنها]<sup>60</sup> زوج النبي ﷺ لهم أمن [من]<sup>61</sup> الله عز وجل وأمن [من]<sup>62</sup> رسوله ﷺ<sup>63</sup> لشاهددهم وغائبهم [وقد أمنهم]<sup>64</sup> [لا يحصرون ولا يعترون]<sup>65</sup> ولا يطأ أرضهم جيش<sup>66</sup> وليس عليهم نزل ولا ربط كشح، وعلى من أحب رسول الله ﷺ أن يؤمنهم لذمة الله [تعالى]<sup>67</sup> وذمة رسوله ﷺ<sup>68</sup> لهم ربط العمام وأمن على [كل]<sup>69</sup> اليهود ثم لهم بعد هذا ما افترض رسول الله ﷺ أربعة دراهم في الشهر إن كان عليهم مقدرة، فمن خالف كتابنا هذا الذي كتبناه<sup>70</sup> لهم وعهدي الذي عاهدتهم فذمتنا منه<sup>71</sup> بريئة وأنا بريء منهم وأنا خصيمهم يوم القيامة فمن خاصمته فقد خاصمته، ومن خاصمته كان في النار. وكتب علي بن أبي طالب رضي الله [تعالى]<sup>72</sup> عنه ورسول الله ﷺ [على]<sup>73</sup> [كلمته]<sup>74</sup> كلمة كلمة حرفاً حرفاً، في جلد أحمر طوله ثلاثون أصبعاً وعرضه عشرون، وعدد الأسطر عشرون سطراً، وما فيه شهد الله على ذلك سبحانه وعتيق بن أبي قحافة<sup>75</sup> وعبد الرحمن بن عوف، والأقرع بن

<sup>57</sup> قال العلمي في نوازل: «وقعت مسألة وهي أن اليهود لعنهم الله تعالى أخرجوا رسماً واستظهروا به في خلافة السلطان مولانا إسماعيل الشريف الفلاي، وذلك سنة ثلاث عشرة ومائة ألف ونص الرسم».

<sup>58</sup> ساقط من النوازل.

<sup>59</sup> في النوازل: يحيى. وهو تصحيف ظاهر.

<sup>60</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>61</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>62</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>63</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>64</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>65</sup> في موضعها بياض في نسخة م.

<sup>66</sup> في النوازل: ولا توطأ أرضهم بجيش.

<sup>67</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>68</sup> زيادة من نسخة م.

<sup>69</sup> زيادة من نسخة ع.

<sup>70</sup> في نسخة ع: كتيبه.

<sup>71</sup> في نسخة م: منهم.

<sup>72</sup> زيادة من م.

<sup>73</sup> سقطت من النوازل.

<sup>74</sup> زيادة من م.

<sup>75</sup> في النوازل: مخافة. وهو تصحيف ظاهر.

حابس، وكتب معاوية بن أبي سفيان شهادتهم في ذي قعدة سنة تسع [سنتين]<sup>76</sup> من الهجرة، والسلام على من اتبع الهدى».

ومن عاين أصلها المنتسخة من المذكورة فيها طوله [وعرضه]<sup>77</sup> وعدد أسطارها وعلم أن هذه نسخة منه [حكى نصه]<sup>78</sup> من غير زيادة على ذلك ولا نقصان، قيد على ذلك شهادته في غرة صفر عام ثمانية وعشرين وسبعمائة، محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الهروي، وقاسم بن يحيى بن أحمد بن سعادة. انتهت.

ومن قابلها بأصلها فتماثلا قيد بصحة المقابلة خاصة شهادته في اليوم الموالي عشرين من صفر من إحدى وتسعين وسبعمائة علي بن محمد بن علي الصنهاجي ومحمد بن أحمد<sup>79</sup> الحسني. انتهت.

ومن قابلها بأصلها فألفاها سواء قيد بصحة المقابلة [خاصة]<sup>80</sup> شهادته بتاريخ السابع عشر من جمادى الأخيرة عام ستة وثلاثمائة. محمد بن سعيد بن يوسف الفهري، وإبراهيم بن عثمان بن مبارك. [انتهت].<sup>81</sup>

ومن قابلها بأصلها فألفاها سواء قيد بمضمونه شهادته بتاريخ السابع والعشرين من ذي الحجة متم عام إحدى عشرة وثلاثمائة عرفنا الله خير محمد بن عبد الله بن محمد، ومحمد بن محمد بن إبراهيم بن يوسف. انتهت.

ومن قابلها بأصلها فألفاها سواء قيد بصحة المقابلة شهادته بتاريخ السابع والعشرين لشهر رمضان المعظم عام ثلاثة عشر وثلاثمائة محمد بن جعفر بن محمد ومحمد بن محمد الجلذامي ومحمد بن علي بن سعيد الأمي. انتهت.

ومن قابلها بأصلها فتماثلا قيد بصحة المقابلة شهادته أواخر جمادى الثانية سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة بل في أواخر شوال عام تسعة وأربعين وثلاثمائة محمد بن محمد بن سعيد ومحمد بن محمد الأمي<sup>82</sup>. انتهت.

ومن قابلها بأصلها فتماثلا وألفاها سواء يعرف الشاهدين الواضعين اسميهما في الرسم المذكور المؤرخ بأواخر شوال المبارك عام تسعة وأربعين وثلاثمائة وهما محمد بن محمد بن سعيد ومحمد بن محمد بن الأمي معرفة تامة كافية وأنها كانا في حين وضعهما شهادتهما المذكورتين من أهل العدل والرضى وقبول الشهادة، ومن علم ذلك كما ذكر قيد به شهادته وبصحة المقابلة كما ذكر في يوم عاشوراء المبارك من المحرم فاتح عام إحدى عشر وتسعمائة عرفنا الله خير

<sup>76</sup> —ساقط من النوازل.

<sup>77</sup> —ساقط من النوازل.

<sup>78</sup> —ساقط من النوازل.

<sup>79</sup> —في النوازل: محمد.

<sup>80</sup> —ساقط من النوازل.

<sup>81</sup> —ساقط من النوازل.

<sup>82</sup> قلت: لعلها: اليمني أو الرمني.

وبركته عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله القلصادي وفقه الله، ومحمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد السلام الأسدي. انتهى.

ونقل شهادته إلى هنا من أصلها من حيث وقعت فيه بعد المقابلة والتصحيح في العشر الأول من شهر جمادى الثانية عام إحدى عشر وتسعمائة عرفنا الله خير به، ألحق فيه محمد صح به والإشهاد بصحة المقابلة من الأصل من حيث ذكر نقلت في أواخر شهر الله المحرم، فاتح عام اثني عشر وتسعمائة، عرفنا الله خير به عبد الله بن أحمد بن عبد الله القلصادي وفقه الله تعالى، شهد في مثله ومحمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد السلام الأسدي شهرة أعلم باستقلاله عبيد الله تعالى بو يحيى بن بو يحيى بن أحمد بن قاسم [بن سعيد]<sup>83</sup> العقباتي لطف الله به. انتهت النسخة.

ومن قابلها بأصلها فوافقت ومثلته وأشهد السيد الفقيه العلامة القاضي الجماعة بالحضرة العلية تلمسان بو يحيى بن بو يحيى بن أحمد بن سعيد بن أحمد بن قاسم العقباتي أبقي الله تعالى بركته وأدام حياته ورفعته ورحم الله صالح سلفه باستقلال أصلها لديه الاستقلال التام بواجبه وهو أسعده الله بحال كمال الإشهاد عليه وعلى ذلك وصحة المقابلة قيد شهادته أوائل جمادى الثانية عام عشرين. [به ملحق ابن أحمد ومن شهر الله الحرام اهـ وشهد في مثله مصلح كان الله له صح بذلك]<sup>84</sup> انتهت النسخة.

ومن قابلها بأصلها فمائلته حرفا بحرف من غير زيادة ولا نقص قيد بصحة المقابلة شهادته رابع شهر الله رمضان المعظم عام إحدى وأربعين وألف، [ألحق فيه فقد خاصمته وحرفا حرفا ومصلح بل صح به قابلها بأصلها فمائلته]<sup>85</sup> من عاين خطوط الأئمة الأعلام رضوان الله عليهم بالنسخة المنتسخة هذه منها الفقيه الإمام العالم شيخ الجماعة بالمدينة الإدريسية صاهما الله القاضي القضاة سيدي عبد الواحد بن أحمد الحميدي<sup>86</sup> رحمه الله والفقيه العلامة القاضي الأعدل سيدي أبو القاسم بن النعيم الغساني<sup>87</sup> رحمه الله، والفقيه العلامة القاضي سيدي محمد بن إبراهيم الدكالي<sup>88</sup>، والفقيه المفتي بالحضرة الفاسية سيدي أحمد بن محمد بن جلال التلمساني<sup>89</sup>، والفقيه القاضي علي بن محمد الشريف المري<sup>90</sup> حفظه الله، ونقل شهادته منه أواخر صفر الخير عام اثنين وأربعين وألف. وألحق ابن إبراهيم وعام صح به ألحق وأمن رسول الله ﷺ حرفا حرفا ومصلح سيدي أحمد بن محمد بن جلال صح به. انتهى.

<sup>83</sup>—ساقط من النوازل.

<sup>84</sup>—ساقط من ع.

<sup>85</sup>—ساقط من ع.

<sup>86</sup>—قاضي فاس عبد الواحد بن أحمد الحميدي، ولد عام 930هـ، وكان أول ولايته للقضاء، سنة سبعين وتسعمائة، واستمر إلى أن توفي عشية السبت ثامن ربيع الثاني عام 1003هـ. "النقاط الدرر" 22/1. "صفرة من انتشار"، ص 180. "درة الحجال"، رقم 1097.

<sup>87</sup>—قاضي الجماعة بفاس أبو القاسم بن محمد بن أبي النعيم الغساني الأندلسي، قتلته اللصوص في خامس ذي القعدة عام 1031هـ. النقاط الدرر، 80/1.

<sup>88</sup>—محمد بن أحمد بن إبراهيم الدكالي نائب القضاة بفاس، توفي عام 1067هـ. مترجم في النقاط الدرر للقادي، 140/1.

<sup>89</sup>—أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن جلال كان خطيبا بفاس، توفي عام 1048هـ. القادي، النقاط الدرر 108/1.

<sup>90</sup>—كان خطيبا بجامع الأندلس سنة 1034هـ ثم تولى القضاء والفقا بالقرويين سنة 1036هـ وفي شوال عام 1038 طرد من عدوة القرويين، توفي عام 1053هـ. النقاط الدرر، 119/1. تعليق 2.

## ونحن الإجابة

[1] جواب الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام وقدوة الأنام أبي عبد الله سيدي محمد بن الشيخ الأكبر الأشهر سيدي عبد القادر الفاسي رضي الله عنهما آمين.

ونصه: «الحمد لله [وحده]<sup>91</sup> وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً وبعد: فلا يخفى على متأمل أن الرسم [المسطر]<sup>92</sup> أعلاه باطل ومحض اجتراء وافتراء وكذب بحث من غير امتراء، ما هو على أسلوب عبارة السلف المتقدمين وفصاحتهم، ولا الناقلون له منتهجون نهج وثائق المتأخرين في صناعتهم، هذا مع مصادمته للإجماع، ومخالفته لما عليه العمل في جميع الأزمنة والبقاع، أوصى رسول الله ﷺ بإخراج اليهود من جزيرة العرب من غير استثناء، فأجلاهم أمير المؤمنين عمر — رضي الله عنه — من غير تخصيص لبعضهم بمزية [على بعض]<sup>93</sup>، وضربت الجزية عليهم بالخزري والصغار في تلك الأعصار في جميع الأرض زمن الخلفاء الراشدين المهديين من غير استثناء فريق منهم ولا اختصاصه ولا احترام بيت من بيوتهم ولا استخلاصه. أترى هؤلاء الخلفاء الهداة ضيعوا حقاً من الحقوق أو عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و[أشهد]<sup>94</sup> الخليفين المذكورين ومن معهما، فلم يفوا بعهد ولا قاموا بوصيته من بعده؟ أتنظن أن يكون علماء الأمصار وجهابذة الأخبار ونقاد الآثار ضيعوا هذا الحكم أو جهلوه أو كتموه فلم ينقلوه؟ كلا إن من يظن بهم ذلك لفي ضلال مبين، أليس قد أتم الله دينه؟

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>95</sup> أليس قد حفظ ما أنزله على رسوله؟ أليس قد وعد رسوله ﷺ أن لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون؟ كيف يمكن أن يكون حكم من أحكام الشرع عهد به الرسول ﷺ فلم يوجد إلا بعد ما ينيف على ألف ومائة سنة<sup>96</sup> عند إخوان القروء أعداء الإسلام اليهود؟ كلا إن هذا لمن الجهل الصريح، والكذب الفاضح القبيح.

والأحكام المتعلقة بأهل الذمة معلومة مقررة، والشروط التي عليهم محفوظة مشتهرة، هذا مع ما التزموه وشروطه عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

روى ابن حبان وغيره عن عبد الرحمن بن غنم أنه كتب إلى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى الشام.

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى الشام، إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائعنا وأموالنا وأهل ملتنا، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا

<sup>91</sup> — ساقط من النوازل.

<sup>92</sup> — ساقط من النوازل.

<sup>93</sup> — زيادة من النوازل.

<sup>94</sup> — ساقط من النوازل.

<sup>95</sup> — سورة المائدة: 3.

<sup>96</sup> — تاريخ ظهور هذا الصلح بفاس كان في 1113 هـ، وتحديدًا قبل يوم 19 من شهر ربيع الثاني وفاة الفقيه الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي وهو ممن شهد النازلة وأجاب في شأنها كما ستقف عليه في الجواب الخامس.



نحدث في مدائننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا بيعة ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما خرب منها، وأن لا نمنع كنائسنا أن يترها أحد من المسلمين في ليل أو نهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل، وأن نزل من نزلها من المسلمين ثلاث ليال نطعمهم، ولا نأوي في كنائسنا ولا في منازلنا جاسوسا ولا نكنم غشا للمسلمين، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا نظهر شرعنا، ولا ندعو إليه أحدا، ولا نمنع أحدا من ذوي قرابتنا من الدخول في الإسلام إن أراد، وأن نوفر المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا الجلوس، ولا نتشبه بهم في شيء من لباسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نتكلم بكلامهم، ولا نتكلم بكناهم ولا نركب السروج، ولا نتقلد السيوف، ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله معنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربية، ولا نبيع الخمر، وأن نجزم مقادير رؤوسنا، ونلزم زينا حيثما كنا، وأن نشد الزنا نير على أوساطنا، وأن لا نظهر صلباننا وكنبنا في شيء من طرق المسلمين وأسواقهم، وأن لا نضرب نواقيسنا في كنائسنا إلا ضربا خفيفا، ولا نرفع أصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين، ولا نخرج شعبانينا ولا باعوثنا<sup>97</sup>، ولا نرفع أصواتنا مع موتانا، ولا نظهر النيران معهم في شيء من طرق المسلمين وأسواقهم، ولا نجاورهم بموتانا، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين، ولا نطلع على منازل المسلمين.

فلما بلغ الكتاب عمر رضي الله عنه زاد فيه: ولا نضرب بأحد من المسلمين، شرطنا لكم ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا، وقبلنا عليه الأمان، فإن نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم فلا ذمة لنا، وقد حل لكم ما يحل لكم من أهل المعاندة والشقاق.

فكتب إليه عمر رضي الله عنه أن أمض ما اشترطوه على أنفسهم، أن لا يشتروا سبياً من سبائ المسلمين، ومن ضرب مسلماً عمدا فقد خلع عهده<sup>98</sup> انتهى.

وعلى هذا الكتاب اعتمد علماء كل مذهب في الأحكام المتعلقة بأهل الذمة من ذلك الوقت إلى هلم جرا، وهذا يقضي بخلاف ما تضمنه هذا الرسم المفترى كاشتراط أن يشدوا الزنا نير وأن لا يتشبهوا بلباس المسلمين من العمامات ونحوها.

على أن هذا مما لا خلاف فيه كما اقتضاه نقل ابن حزم في إجماعاته<sup>99</sup> التي هي أصح الإجماعات، وكذا حكى الإمام الماوردي الإجماع على أن اليهود في أمر الجزية سواء ونصه: «ويهود خير وغيرهم في الجزية سواء بإجماع الفقهاء»<sup>100</sup> انتهى.

وبقيت أمور تركنا الكلام عليها لأجل الطول: منها ما اشتمل عليه ذلك الكتاب المزور على رسول الله ﷺ من التاريخ بتسع من الهجرة، فإن المعروف أن التاريخ من الهجرة أول ما أحدث في

<sup>97</sup> الشعون: الصورة، والباعوث: النفر.

<sup>98</sup> -يتشابه هذا النص مع ما نقل في "المعار" للنشرسي، ج 2، 237-238. وهو مروي في جزء مستقل حققه نظام محمد صالح البيهقي عن مخطوطة جامعة ليدن عدد: Or 951 وطبعته دار البشائر، بيروت، عام 2001م.

<sup>99</sup> راجع بشأن ذلك كتاب: مراتب الإجماع لابن حزم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص 134-135.

<sup>100</sup> قال الماوردي: «ويهود خير وغيرهم في الجزية سواء بإجماع الفقهاء». الأحكام السلطانية، لأبي الحسن الماوردي، ج 1 ص 163.

زمن عمر رضي الله عنه، وكُتِبَ النبي ﷺ المنقولة عنه في كتب السير وغيرها للملوك أو غيرهم ليس فيها تاريخ. ومنها ما اشتمل عليه من وصف قدر الأسطر المكتوبة في داخل الكتاب قبل الإشهاد ونحو هذا، اكتفينا عن الكلام على ذلك كله ونحوه بما ذكرناه لوضوحه وتبين الكذب والافتراء غاية البيان، قال تعالى: ﴿قَوْلٌ لَّأَن يَكْتُوبَ أَلَيْبِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَ رَأْيُيْهِ ثُمَّ قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْتُوبُونَ﴾<sup>101</sup> وقد وقعت نازلة تقرب من هذه في المائة الخامسة [وذكر لنا فيها]<sup>102</sup> أن يهوديا أظهر كتابا فيه أن رسول الله ﷺ أمر بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة علي رضي الله عنه وسعد ابن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان، فعرض على الحافظ أبي بكر البغدادي فقال هذا مزور، لأن معاوية أسلم عام الفتح وفتح خيبر سنة سبع، وشهادة سعد بن معاذ، وسعد مات يوم بني قريظة قبل خيبر، وأبطل الكتاب وخسر مظهره وخاب. ولم يشرح الناقل من حال القضية أكثر من هذا، إلا أنه ذكر أن الغرض بيان فائدة التاريخ<sup>103</sup>. ونعوذ بالله من التجري بالكذب على الله ورسوله، كما نستعين به سبحانه من هوى يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف ﷺ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ<sup>104</sup> وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد المصطفى المختار، وزين المرسلين الأخيار وأكرم من أظلم عليه الليل وأشرق النهار، والحمد لله رب العالمين. وكتب عبيد الله سبحانه محمد بن عبد القادر الفاسي كان الله له وليا وبه حفيا بمنه».

[2] ونص جواب قاضي الحضرة الإدريسية أبي العباس أحمد بن ناجي رحمه الله تعالى:

«الحمد لله الذي أظهر دين الإسلام على سائر الأديان، وبين علي لسان نبيه ﷺ سائر الشرائع والأحكام، وأعلم أمته ﷺ في خطبة حجة الوداع بما أنزل الله من إكمال الدين، وقال ﷺ ليبلغ الشاهد الغائب من المؤمنين.

ولا زائد على ما كتبه شيخنا الإمام أعلاه، إذ مدار أحكام الجزية على رسالة سيدنا عمر رضي الله عنه من المتقدمين والمتأخرين، وتصدى غير واحد للتأليف فيها كالإمام المغيلي<sup>105</sup> رحمه الله، وما ذكر أحد من المفسرين في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>106</sup> وغيره، ولا أشار إليه مؤلف في كتب السير والحديث، وبهذا بادأهت والحمد لله من جاءني به، وأعلمته أن الصك أعلاه محض زور وافتراء، وشافهته بأن مثل هذا الكذب وقع ببغداد: أتى به يهودي إلى رئيس الرؤساء فرفعه إلى أعلم الناس بالتاريخ أبي بكر البغدادي فأبطله، وقال إنه

101-سورة البقرة: 79.

102-ساقط من النوازل.

103-ذكره القرافي في "توضيح الديباج" ونقله عنه التبركي في "نيل الابتهاج". وحكى القصة الصفدي في "الوالي بالوفيات".

104-سورة التوبة: 33. وسورة الصف: 9.

105-المقصود هو محمد بن عبد الكريم المغيلي المذكور في التقديم أعلاه.

106-سورة التوبة: 29.

مزور. ذكره في ذيل الديباج وغيره<sup>107</sup>، فلا يشك من له أدنى حظ في العلم في بطلانه، لأن السلف الصالح رضي الله عنهم اعتنوا بتدوين السنن وحفظها، ودونها من بعدهم وكتبها، ولم يتركوا شيئا من سيرته ﷺ، ويحق الله الحق ويبطل الباطل، وصلى الله على من ختمت الرسالة به وآله وصحبه. وكتب عبد الله أحمد بن محمد بن ناجي وفقه الله.

[3] ونص جواب الإمام العلامة خاتمة المحققين ورئيس العلماء الأعلام المدرسين أبي عبد الله سيدي محمد بن أحمد القسنطيني الحسيني رضي الله عنه:

«الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وآله وصحبه وسلم تسليما، الجواب [أعلاه صحيح، وكذلك تصحيحه، ولا خفاء في]<sup>108</sup> أن الرسم [المذكور مما]<sup>109</sup> يقطع بكذبه لأنه لم ينقله أحد من أئمة الحديث والسير، بل نقلوا ما يضاده من حكاية غير واحد منهم ومن الفقهاء الإجماع على أخذها من أهل الكتاب من غير استثناء أحد منهم، ونص أهل الأصول على أن ما تتوفر الدواعي على نقله إذا نقل آحادا مما يقطع بكذبه، ولذلك قطعوا بكذب الحديث الوارد في نص خلافة علي [رضي الله تعالى عنه]<sup>110</sup> وهو ما روي أنه ﷺ قال لعلي: "أنت الخليفة من بعدي"<sup>111</sup>. فقالوا لو كان صحيحا لما خفي على أهل السقيفة.

ولا شك أن الرسم المذكور لو كان واردا عن النبي ﷺ لكان مما تتوفر الدواعي على نقله، وإذا كان يقطع بكذب ما نقل آحادا فكيف بما لم ينقل أصلا، وقد دُوِّنت كتبه ﷺ كلها<sup>112</sup> ولم ينقل أحد هذا الكتاب، وقد نقلوا وصيته ﷺ بالقبط، حيث قال: {استوصوا بالقبط خيرا فإن لكم منهم نسبا وصهرا}<sup>113</sup>. ولو كان هذا الإيصاء موجودا لنقلوه كما نقلوا الإيصاء بالقبط، ثم إن ذلك<sup>114</sup> الكتاب يقتضي أن إيصاء النبي ﷺ بترك الجزية وغيرها وبربط<sup>115</sup> العمائم لآل صفية إنما هو لكونهم أصحابه ﷺ فيعظمون ويترهون عما يلزم به غيرهم، ولو كان هذا صحيحا لكان أحق الناس [بإيصائه]<sup>116</sup> قریش، لأنهم رهطه عليه السلام وعشيرته، والراجح عند أئمتنا أن كفار قریش كغيرهم في أخذ الجزية منهم<sup>117</sup>.

<sup>107</sup> - ذكره القرافي في مقدمة "توضيح الديباج" ونقله عنه التنبكي في مقدمة "نيل الابتهاج". وحكى القصة الصفدي في "الوافي بالوفيات".

<sup>108</sup> - مكانها في نسخة م: والله تعالى الموفق للصواب.

<sup>109</sup> - سقط من النوازل.

<sup>110</sup> - زيادة من م.

<sup>111</sup> - حديث موضوع مكذوب كما نص على ذلك غير واحد من العلماء. راجع كتاب "الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة" لابن حجر الهيتمي، ص 72. و"غاية الوصول شرح لب الأصول" لتركيب الأنصاري، ص 169.

<sup>112</sup> - ساقط من ع، وزدناه من م ومن النوازل وبينهما اختلاف يسير، ورجعنا نص م لأنه منقول من خط المؤلف.

<sup>113</sup> - ورد هذا الحديث مضمنا في رسالة وجهها عمر بن الخطاب لعمر بن العاص حينما ولاه على مصر. وورد بلفظ مغاير هناك، وفيه: فإن لهم ذمة ورجما. أورده السيوطي في "الجامع الصغير". والهندي في "كتر العمال" وعزه لابن سعد في "الطبقات الكبرى".

<sup>114</sup> - في م: هذا.

<sup>115</sup> - في م: وليس.

<sup>116</sup> - في نسخة ع والنوازل: به.

<sup>117</sup> - في النوازل: تؤخذ منهم الجزية.

ومما يدل على كذب هذا الرسم [وزوره]<sup>118</sup> تضمنه أن لصَفِيَّة رضي الله عنها أخا اسمه موسى، وأنه كان حيا سنة تسع، باقيا على يهوديته، وهذا لم يذكره أحد من أهل السِّيَر في ما علمت<sup>119</sup>، بل المروي عن جابر أن النبي ﷺ قَتَلَ أَبَا صَفِيَّة وَأَخَاهَا، ذكره في "المواهب اللدنية". وما تضمنه الرسم من شهادة [وتصحيح]<sup>120</sup> أولئك العلماء، فالذي يغلب على الظن أنه مكذوب عليهم، وأنه زور وبهتان، لأنه لا يوافق ولا يشهد بتصحيح مثله<sup>121</sup> عامي ذو دين، فكيف بمن هو من أئمة المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ سَأَلْتُم مِّنْ أَنبِيَآءٍ شَهَادَةً أَنَّهُم مَّا نَكُونُونَ﴾ [آل عمران: 181]، فلا توافقه لهم لأن موافقة أهل الباطل على باطلهم لا تجوز، وقال عليه الصلاة والسلام: {أشهد على هذا غيري فأني لا أشهد على جور}<sup>122</sup>.

ولا جور أعظم من أن ينسب للنبي ﷺ ما لم يقله، ويحدث في الدين ما ليس منه، وبتقدير صدور ذلك منهم<sup>124</sup>، فلا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، وقد قال بعض الأئمة: من جاءنا بخلاف ما عهدناه في ديننا فلا يلتفت إليه، بل نضرب وجهه بقوله، ولا يلتفت إلى علمه وعمله كائنا من كان. انتهى.

وهو صحيح يدل عليه قوله ﷺ: {من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو عليه رد}<sup>125</sup>. وبالجملة فالرسم المذكور من الأمور [2ظ] المحدث في الدين التي قال فيها ﷺ: {كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار}<sup>126</sup> أي صاحبها في النار، فمن أحدثه فوباله عليه

<sup>118</sup> -زيادة من م.

<sup>119</sup> -في م: أعلم.

<sup>120</sup> -ساقط من نسخة م.

<sup>121</sup> -في م: لأنه لا يقدم على مثله.

<sup>122</sup> -سورة الأنعام: 150.

<sup>123</sup> -رواه المؤلف بالمعنى، فقد قال مسلم في صحيحه: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن أبي حنيفة عن الشَّعْبِيِّ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ التَّيْمِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنَا الثَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بَنَتْ زَوْجَةً سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمَوْهَبَةِ مِنْ مَالِهِ لِأَنَّهُمَا قَاتِلَتَا بَنِي سَنَةَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَقَالَتْ لَا أَرْضِي حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا وَهَبْتُ لَابْنِي فَأَخَذَ أَبِي يَدَيَّ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا بَنَتْ زَوْجَةً أَغْنَيْتَهَا أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتُ لَابْنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا بَشِيرُ أَلَيْكَ وَلَدٌ سَوَى هَذَا قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَكَلْتَهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا فُئِيَ لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ». صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج 3 ص 1243، حديث 1623.

<sup>124</sup> -الضمير يعود على العلماء المذكورين في الشهادة على صحة الرسم.

<sup>125</sup> -2550 قال البخاري: حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردّ زوّاد عبد الله بن جعفر المَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بن أبي عَرْنَةَ عن سعد بن إبراهيم. "صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - 1407-1987، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، كتاب الصلح، ج 2 ص 959.

<sup>126</sup> -قال أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: «حدثنا أحمد بن حنبل ثنا الوليد بن مسلم ثنا ثور بن يزيد قال حدثني خالد بن مغدال قال حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وخجر بن حنجر قالا: أتينا العَرَبَاءَ بن سارية وهو ممن نزل فيه ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ فَسَلَّمْنَا وَقُلْنَا: أَتَيْتُكَ زَانِرِينَ وَعَالِدِينَ وَمُفْتَسِينَ: فقال العَرَبَاءُ: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَرَوَعْنَا مَوْعِظَةً بَلِغَةً ذَوَّقْنَا مِنْهَا الْقَمْرُونَ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَ هَذِهِ مَوْعِظَةً مُّوَدَّعٍ، فَأَمَّا نَعْنِدُ الْيَتَا؟ فقال: أَوْصِيَكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَصَيْتُمْ حَبِشْتُ، فَإِنَّهُ مِنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا،

وضرره عائد عليه، وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿١٢٧﴾. الحمد لله  
وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد نبيه ورسوله المقتفى، وكتب  
محمد بن أحمد القسطنطيني الحسني لطف الله به. <sup>128</sup>

[4] ونص تصحيح الفقيه الشهير العلامة النحرير أبي عبد الله سيدي العربي بن  
أحمد بَرَدْلَةَ رضي الله عنه:

«الحمد لله. ما أجاب به المجيب أعلاه في غاية الإحكام والنصح لدين الله وكذا تصحيح المصححين له جازاهم الله خيرا على ما رقموه<sup>129</sup> من الحق، والمسألة واضحة الحكم بينة الافتراء، فإن حملة الشريعة أهل الحديث وحفاظ السنة وأهل السير استقصوا جميع أحواله ﷺ وأقواله وأفعاله حتى الأمور المعدودة من العادات، فكيف يغفلون عن حكم من أحكام الشريعة لا يوجد عند أحد منهم وخصوصا حكم شهر أمره وحضره جملة الصحابة وكتبوه وأشهدهم به، وتعلق على زعم هؤلاء المفترين ببعض من له ماسة ببعض حضايه<sup>130</sup> ﷺ، ثم هو مع ذلك على زعمهم الكاذب ناسخ لما تقرر حكمه، ووضح من السنة المشرفة وكتاب الله العزيز، ومع هذا كله خفي على حملة الشريعة وحفاظها، فلعنة الله وسخطه وغضبه على من يعتقد هذا ويجوزّه.

هذا مع أن الرسم المذكور أعلاه الذي أبدوه مختل الصنيع، واهي الإحكام مما لا يعتد به أصلا عند صناعة أهل التوثيق، وكذلك عند غيرهم ممن له أدنى مثافنة<sup>131</sup> للرسوم المعتد بها وأحوال ما تصح به، وما يشترط في الاعتداد بها، وذلك أن النسخة التي يعتد بها هي التي تكون على خط قاضي الوقت الحاضر وقت نسخها، فيضع خطه على الأصل المنتسخ منه الصحة والقبول، ثم تكتب النسخة وتذيل بالتسجيل على ذلك القاضي الموجود، ويترك له محل العلامة فيضع علامته في النسخة أيضا، ويتمم التسجيل بصحة النسخة عنده أيضا الصحة التامة، فإذا لم تذيل النسخة بالتسجيل فهي مجرد تقييد وزمام فقط، لا رسم معتد به، وكذلك إذا سجلت ولم يضع القاضي علامته فلا عبرة بها، وسواء وضع الشهود علامتهم على النسخة المسجلة، أو غير المسجلة حيث لم يضع القاضي علامته في التسجيل فلا اعتداد بها أصلا، وهذا معروف عند أهل التوثيق لا يتوقفون فيه، فكل رسم يُطَلَّبُ نَسْخُهُ وشهوده أموات يتوقف على وضع القاضي خطه على المنتسخ منه أولا، وعلى النسخة التي تنسخ منه ثانيا، وكثيرا ما تنسخ النسخ ولا يتوقف

فَلْيَكُفُّكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَغَضُّوا عَلَيْهَا بِالتَّوَجُّدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». سنن أبي داود ج 4 ص 200، حديث 4607.

127-سورة التوبة: 32.

128- قال في م: انتهى من خطه رحمه الله.

129- فی النوازل: رقموه.

130- في التوازل: قضاياه. وهو تصحيف.

<sup>131</sup> -يقال: ثافتت فلانا ثأفته ثأفته، إذا جأيتَه ثُداثته وتكلمه. راجع قذيب اللغة، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م، ج 15 ص 75. والمقصود ملازمة تحصيل الوثائق والرسوم كحال القضاة والموثقين.

وضع خط القاضي في تسجيل النسخة فتنبذ تلك النسخة، ولا يظهرها أحد للاحتجاج بها أصلاً، وهذا معروف عند الشهود وعند كل من له ماسة بأحوال الخصام، يقولون على البديهة: "ليس عليها أي على النسخة خط القاضي" أي لا عبرة بها، وهذا الذي عليه العمل واستقر في أذهان كل من يباشر الرسوم، وهو الموافق لما يؤخذ من كلام الأئمة كالميتي<sup>132</sup> وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم.

وهذه النسخة ليس فيها خط القاضي الموجود حالة نسخها، فلا اعتداد<sup>133</sup> بها من هذا الوجه أيضاً.

وأيضاً فيها مثل هذا وأشد من وجه آخر، وذلك أن مفتتح نسخها كان عام ثمانية وعشرين وسبعمائة، فقد تأخر خط الصحابة على زعمهم إلى المائة الثامنة وفي المائة الثامنة من الهجرة النبوية كيف يتوصل إلى أن ذلك من خط الصحابة الكرام؟ فمن يجزم بعد سبعمائة سنة ونيف أن الخط خط سيدنا علي كرم الله وجهه، أو خط معاوية رضي الله عنه، وهذا كله دليل ما هم مجبولون عليه من الكذب والغش والخداع للمسلمين، دمرهم الله وأخلى منهم الأرض، وأعز دينه وأظهر صولته، وحمى حريمه بجاه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم [ومجد وعظم]<sup>134</sup>. وكتب عبد الله سبحانه العربي بن أحمد بردلة كان الله له ولياً ونصيراً».

[5] ونص تصحيح الجميع للفقير العلامة سيدي محمد الطيب بن الإمام العلامة سيدي محمد بن سيدي عبد القادر الفاسي رضي الله عنه:

«الحمد لله الذي رفع [منار]<sup>135</sup> الإسلام، وشد بالعلماء أركانه العظام، وأبَدَ في هذه الدار وجود قائم بدينه لا يضره من خالفه على مر الليالي والأيام، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نبرأ بها من جميع أنواع الشرك وعبادة الأوثان والأصنام، وأن سيدنا ونبينا ومولانا محمداً ﷺ عبده ورسوله خاتم الأنبياء وخيرة الأنام، الماحي بنور شريعته أنواع الظلام، والدامغ بسيفه لجيوش الكفرة اللنام وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الكرام. وبعد، فإن ما كتبه الشيوخ أعلاه هو الصواب الذي لا يُعدل عنه، ولا امتراء<sup>136</sup> فيه، وهو الحق الصراح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يتوقف عاقل في أن ذلك المرسوم المشؤوم الواضح بطلانه بالمنقول المفهوم، الذي استظهر به إخوان القروء أعداء الله ورسوله طائفة اليهود، هو من جملة افتراءهم المعهود، وخداعهم المعدود، ومما سولته لهم أنفسهم أن يلبسوا على المسلمين

<sup>132</sup> هو: «علي بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأنصاري المالكي أبو الحسن المتطي، وميتطة قرية بأحواز من جزيرة الخضراء. وتوفي بشريش سنة سبعين وخمسائة. من تصانيفه النهاية والإقدام في معرفة الوثائق والأحكام». هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1413-1992، ج 5 ص 700.

<sup>133</sup> في النوازل: اعتراف.

<sup>134</sup> ساقط من النوازل.

<sup>135</sup> ساقط من النوازل.

<sup>136</sup> في النوازل: افتراء. وهو تصحيف.

ويدسوا فيه الطعن على الدين. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>137</sup> فعادوا قهراً للإسلام والمسلمين مستمرة على مر الأباد والسنين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>138</sup> ولهذا قال ولي الله سيدي أبو النعيم رضوان بن عبد الله الجنوي<sup>139</sup> نفعا الله به: «ما أحق المسلمين اليوم أن لا يروا يهوديا ولا يراهم يهودي».

وتتبع عورات هذا الرسم والبحث في عبارته وألفاظه أفرادا وتركيبا وتبيين وجوه [تدافع]<sup>140</sup> معانيه مما يطول، ولا حاجة تدعونا إليه بعد التنبيه على مصادمته لأصل<sup>141</sup> الدين وصريح القرآن وإجماع الأمة وخروجه عن أسلوب التوثيق والترسيل، حسبما أوضح ذلك أعلاه شيوخ الإسلام وأعلام الأنام جزاهم الله أحسن الجزاء، ولا تخلوا الأرض من قائم لله بحجة، قال ﷺ: {يحمل هذا العلم<sup>142</sup> من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل المبطلين}<sup>143</sup> قيل لابن المبارك رضي الله عنه: «هذه الأحاديث المصنوعة، قال تعيش لها الجهابذة»<sup>144</sup>. ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحوْفُونَ﴾<sup>145</sup> وكان الدارقطني رحمه الله يقول: «يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحدا يقدر يكذب على النبي ﷺ وأنا حي»<sup>146</sup>. يعني لاتساع حفظه ومعرفته بأنواع الحديث من صحيح وسقيم وموضوع، وهذا الأمر مُسَلَّمٌ ومستمر للعلماء من بعده فلا يزال إلى قيام الساعة والله أعلم. وكتب الطيب بن محمد الفاسي كان الله له آمين».

<sup>137</sup> - التوبة: 32.

<sup>138</sup> - المائدة: 13.

<sup>139</sup> - هو رضوان بن عبد الله الجنوي المتوفى عام 991هـ. كان أصل والده من نصارى جنوة قدم منها إلى مدينة تطوان بالمغرب في حدود التسعين وثمانمائة وكان نصرانيا فأسلم وحسن إسلامه، وتزوج بامرأة كانت من يهود إسبانيا وأسلمت وحسن إسلامها، فولدت له أولادا منهم صاحب الترجمة. وكانت ولادته بفاس سنة 912هـ، وبها نشأ. قرأ العلم بمراكش نحو العام ثم عاد لفاس واشتغل بالقراءة والطلب. وكان رحمه الله زاهدا ورعا عالما عاملا. راجع ترجمته في "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس"، للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، طبع دار الثقافة، الدار البيضاء، 2004م، ج 2، ص 290. ترجمة 709.

<sup>140</sup> - ساقط من النوازل.

<sup>141</sup> - في النوازل: أهل، وهو تصحيف.

<sup>142</sup> - في النوازل: هذا الدين.

<sup>143</sup> - قال ابن كثير في "البداية والنهاية": «روى البيهقي عن أبي سعيد الماليني عن ابن عدى عن أبي القاسم البغوي عن أبي الربيع الزهراني عن حماد بن زيد عن بقية بن الوليد عن معاذ بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري ح قال البغوي وحديثي زياد بن أيوب حدثنا مبشر عن معاذ بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري ح قال البغوي قال: قال رسول الله ﷺ {يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين} وهذا الحديث مرسل وإسناده فيه ضعف والعجب أن ابن عبد البر صححه واحتج به على عدالة كل من حمل العلم». راجع كتاب البداية والنهاية ج 10 ص 337.

<sup>144</sup> - كتاب الموضوعات لابن الجوزي، ج 1، ص 22.

<sup>145</sup> - الحجر: 9.

<sup>146</sup> - كتاب الموضوعات لابن الجوزي، ص 22.

## [6] ونص ما أجاب به الفقيه العلامة سيدي الحاج علي بركة<sup>147</sup>:

«[بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً]<sup>148</sup>، الحمد لله الذي أشاد مباني الإيمان والإسلام، وأباد دعاوي أهل الكفر، وخصوصاً اليهود اللئام، وحى هذه الشريعة السمحة المحمدية المطهرة، ومحا رسم من نحى إلى غير أمورها المسلمة المقررة، وأقام حراسة حوزة ربوعها وصيانة أصولها وفروعها سماسة نقادا وجهابذة نقادا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تحملنا على كاهل الاعتقاد الخالص، وتحلنا في ظل الشرع الوارف الذي ليس بالقاصر، ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ونبيه ومصطفاه من خلقه وخليفه الذي، أكمل الله تعالى به دينه القويم، وجعله مكسوة من تحريف ذوي الزيغ والتوهيم، صلى الله عليه وسلم وعلى آله السالكين على نهجه المستقيم وصحبه المستمسكين بحقوق شرعه الثابت المقيم صلاة وسلاماً نستوكف بهما البركات ونكفكف بهما الأهواء والمهلكات.

وبعد: فإن ذلك الرسم المختل القوام، المنحل النظام، الذي تصدى أولئك الأئمة الأعلام والنقاد الكرام لإبطاله، وجرد كل منهم حُسامه لاجتثاث أصله واستئصاله، مما لا يرتاب في بطلانه من أمعن النظر، وتأمل علم السَّير والأثر، بل لا يكاد يخفى اختلاله على من كان له أدنى نفحة من علم، أو خص بأدنى نحة من فهم، فإن لوائح الوضع على صفائح متنه تلوح، وفوائح الاختلاق والافتراء من مضمّنه تفوح، فليس لأساليبه حلاوة، ولا على وجوه تراكيبه من طلاوة، بل على ديباجته كسفة حالكة بادية لأولي الإيمان، وخسفة داجية يجدها ذروا الإيقان، وذلك من أمارات الوضع والاختلاق للأخبار، حسبما نبه عليه أئمتنا النظار.

ومن أقرب ما يبدو به كونه زورا وافتراء وبهتاناً واجترأ، ما تضمنه من أنه: "لا يظأ أرضهم جيش"، فإنه يقال: أي أرض كانت لمن ذكر إذ ذاك، على ما تقتضيه الإضافة من العهد هناك، وأن لهم أرضاً يترددون في جوانبها، ويعمرون بفنائها، ويمشون في مناكبها، وقد علم في السير والأثر أن مرجع أهل السيدة المذكورة رضي الله عنها قريظة والنظير وخيبر، وهذه الثلاثة لم يبق لها على ما كانت عليه أثر ولا خبر، أما بنو قريظة والنظير، فما وقع فيهما من الاستئصال والإجلاء معلوم شهير، وأما خيبر فإجلاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لأهلها معلوم أيضاً عند الكبير والصغير، ولو كان ثم شيء مما حواه ذلك الرسم لوقع الإدلاء به لمن كان بيده ذلك الرسم كما وقع من بعض بني أبي الحقيق عندما أراد عمر رضي الله عنه إجلائهم عن خيبر من احتجاجه عليه بإقرار رسول الله ﷺ لهم على عمارتها وجعلها كما ذكر في الخبر من أعمال الفتح المذكور، وما أشار إليه نبينا عليه الصلاة والسلام من خروجهم منها على الهيئة التي وصفها، فوقع ذلك على ما وصف من التمام حسبما روي ذلك في صحيح البخاري من رواية نافع عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر، قام عمر خطيباً،

<sup>147</sup> - قال في النوازل: وأجاب عقبه الأخ في الله الفقيه الحافظ أبو الحسن سيدي علي بركة النطاوي.

<sup>148</sup> - زيادة من النوازل.



فقال: إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال: نتركهم ما أقركم الله، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه من الليل ففدعت يده ورجلاه وليس هناك عندنا عدو غيرهم، هم عدونا وقيمنا، وقد رأيت إجلانهم، فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق، فقال يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد وعاملنا على الأموال، وشرط ذلك لنا، فقال عمر أظننت أني نسيت قول رسول الله ﷺ كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوبك ليلة بعد ليلة، فقال كان ذلك هزيلة من أبي القاسم، فقال كذبت يا عدو الله، فأجلهم وأعطاهم قيمة ما كان لهم من التمر مالا وإبلا وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك»<sup>149</sup> انتهى. فانظر كيف احتج اللعين المذكور بما كان لديه مما أوهم به أنه يعود به نفع عليه. والكلام على هذا الحديث وما يتعلق به وما يناسب ما نحن بصدده رحب المجال. وفي ما اقتصرنا عليه من ذلك بلاغ وكفاية لمن ألقى السمع وهو شهيد حاضر البال، وفيما أشار إليه شيخنا الإمام علم الأعلام، أبو عبد الله سيدي محمد بن شيخنا شيخ الإسلام سيدي عبد القادر الفاسي رضي الله عنه وأبقى بركة نجله ومن انصوى [إليه]<sup>150</sup> من عشيرته وأهله في كلامه المحرر، وإملاءه المختصر، من مخالفة ذلك الرسم باشماله على التاريخ، فإن سائر كتبه وعهوده ﷺ المعروفة المشهورة خالية من ذلك، وأن التاريخ إنما كان زمان عمر رضي الله عنه دليل واضح على وضع ذلك العهد لأولي العلم والفهم، وكون التاريخ حدث زمن عمر رضي الله عنه هو المعروف والمشهور، وكان ذلك سنة سبع عشرة كما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري، مع ما ذكر من أسباب حملته رضي الله عنه على ذلك، وبالجملة فمن وقف على كتب رسول الله ﷺ للملوك وغيرهم وعرف عهوده ﷺ للرؤساء ونحوهم وسبر أساليبها المستنيرة المستقيمة، قطع باختلال ذلك الرسم وكونه محتلقا ليس له عند الله ولا عند عباده قدر ولا قيمة، جعلنا الله سبحانه من المؤيدين<sup>151</sup> بأنوار التوفيق، السالكين مسالك أهل الحق والتحقيق، بحجاء النبي صلى الله عليه وسلم الرحيم الشفيق، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وكتب عبد الله سبحانه علي بن محمد بركة كان الله له بمنه».

<sup>149</sup> قال البخاري: حدثنا أبو أحمد حدثنا محمد بن يحيى أبو غسان الكنعاني أخبرنا مالك عن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما قال: لما قدع أهل خيبر عبد الله بن عمر قام عمر خطيبا فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم وقال نترككم ما أقركم الله وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه من الليل ففدعت يده ورجلاه وليس لنا هناك عدو غيرهم فسم عدونا وقيمنا وقد رأيت إجلانهم فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق فقال يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وسلم وعاملنا على الأموال وشرط ذلك لنا فقال عمر أظننت أني نسيت قول رسول الله ﷺ كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوبك ليلة بعد ليلة فقال كانت هذه هزيلة من أبي القاسم قال كذبت يا عدو الله فأجلهم عمر وأعطاهم قيمة ما كان لهم من التمر مالا وإبلا وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك». الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجمعي، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - 1407-1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ج 2 ص 973. حديث 2580.

<sup>150</sup> -ساقط من النوازل.

<sup>151</sup> -في النوازل: المؤمنين. وهو تصحيف.

## [7] جواب الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى بن علي الحسني العلمي:

قال: «وأجبت عقبيه: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، الحمد لله الذي جعل العلم نورا يهتدي به كل ذي نظر سديد، وعروة يستمسك بها كل موفق رشيد، ويضل عن جادة طريقه كل جبار عنيد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لم يقبضه الله حتى أكمل به الدين، وأتم به النعمة على المؤمنين، وعلى آله الطيبين المهتدين، وصحبه أجمعين، وبعد فما كتبه شيخنا الإمام وحافظ الأنام خاتمة المحدثين، وبقيّة العلماء المجتهدين، أبو عبد الله سيدي محمد بن سيدي عبد القادر الفاسي وتبعه عليه ساداتنا علماء الملّة، وأقمار الأهلّة، أبقاهم الله عزاً للمسلمين والإسلام، وكهفاً للأنام هو عين الصواب، الذي لا شك فيه ولا ارتياب، فإن ذلك الرسم المكسوف الأنوار المطموس الأقمار، مصادم للكتاب والسنة، ولما اجتمعت عليه الأمة، وهو من جملة افتراء اليهود الذين باءوا بغضب من الملك المعبود، وضربت عليهم الذلة والمسكنة في الآفاق، ولزمهم الخزي والصغار على الإطلاق، فهم في ضلالهم يعمهون، وفي أودية الهلاك يترددون، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾<sup>149</sup> قال المفسرون: سوء العذاب الجزية والإذلال، وقد حتم الله عليهم هذا وحط ملكهم، فليس في الأرض راية ليهودي. ومن طالع كتبه صلى الله عليه وسلم الساطعة الأنوار، وكلماته العظيمة القدر والمقدار، لم يرتب أن ذلك الرسم من موضوع الأخبار وباطل الآثار، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قسم خبير بين من حضر فتحها من أهل الإيمان، ولم يثبت أنه خص أحدا منهم بعهد ولا أمان، وصح أيضاً أنه قال صلى الله عليه وسلم في مرض موته: "لا يجتمع بجزيرة العرب دينان"<sup>150</sup> على سبيل العموم في الأشخاص والأزمان، ولو كان هذا العهد عند اليهود لعنهم الله مرسوماً، وهذا الأمان لديهم معلوماً لأدلوا به حين أجلهم أبو حفص أمير المؤمنين، من غير استثناء لبيت من بيوتهم أجمعين، باتفاق أجلة الصحابة أهل التحقيق والإصابة، كما أدلوا بما هو أضعف منه دليلاً وحجة، وأخفى منه سبيلاً ومحجة، فعاد عليهم دليلهم بالوبال، ونزل عليهم من الله العذاب والنكال، وعمهم الجلاء وحل بهم البلاء. وبهذا استدل من قال من المحدثين كما هو الراجح أن خير افتتاح عنوة، قال ابن حجر: «وبه جزم ابن عبد البر ورد على من قال افتتحت صلحا»<sup>151</sup>. وما يدل على وضعه قوله في ابتدائه: "هذا ما عهد به مولانا محمد ﷺ" فقد علم أنه لم يرد في شيء من كتبه صلى الله عليه وسلم الكريمة ولا في واحد من عهوده العظيمة ذكر السيد والمولى، ونحوها من الأوصاف التي لجرد الأدب تصاغ وتجتلب، وقد نص الأئمة أن ما يستعمل من لفظ المولى والسيد في حقه صلى الله عليه وسلم حسن ولم يرد به خبر، ولا جساء بتصحيحه أئسر، إلا قوله

<sup>149</sup> -الأعراف: 167.

<sup>150</sup> -فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج 5، ص 328.

<sup>151</sup> -فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ج 7 ص 477.





- المذمة في استكتاب أهل الذمة، لابن النقاش محمد بن علي الدكالي، تحقيق، عبد الله إبراهيم بن علي الطريقي، دار المسلم، الرياض، 1416هـ.
- المصادر المغربية لتاريخ المغرب، محمد المتوفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. الجزء الأول، 1983.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد بن يحيى الونشريسي. تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
- المنار النيف في الصحيح والضعيف، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - 1403هـ.
- نشر الثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تأليف محمد بن الطيب القادري، القسم الأول، طبع ضمن موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمد حجي، الجزء الثالث، 1001-1050هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1400هـ/1980م.
- النوازل الكبرى المسماة بالمعيار الجديد للفقهاء محمد بن المهدي الوزاني المتوفي عام 1342هـ. تحقيق عمر بن عباد، طبعة وزارة الأوقاف، 1997م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- الوالي بالوفيات، لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - 1420هـ - 2000م.
- Paquignon, Paul : 'Quelques documents sur la condition des juifs au Maroc', *Revue du Monde musulman*, Volume IX, Septembre, 1909, pp. 112 -123.

